ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 598-614

الحكم الراشد والتنمية المحلية بالجزائر

Good Governance And its Relationship to Local Development - The Case of Algeria

سميرة حربي *
جامعة الطارف
Harbisamira977@yahoo.fr

حجام العربي
جامعة الطارف
Larbi19socio@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/06/12 تاريخ قبول المقال:2021/08/10 تاريخ نشر المقال:2021/09/01

الملخص:

إن تحقيق مسار الحكم الراشد في الجزائر؛ مرتبط بمسألة التنمية المحلية، بحيث تقتضي مقاربة أو تصور لحكم راشد في اي دولة إيلاء اهتمام خاص بالجانب التنموي المحلي، الذي يعتبر أحد معالم تأسيس فكرة الحكم الراشد التي كثر استخدامها في معظم الميادين.

لذا فقد أصبح الحديث عن التنمية المحلية والحكم الراشد بالجزائر؛ موضوع الساعة لدى معظم الساسة، أين أخذوا يعتمدون على مبدأ الاعتماد على الذات وتطوير الطاقات المحلية، لكن الوصاية وارتباط هذا المبدأ بالحكومة المركزية ، و مسايرته لها مما ينعكس على واقع الإدارة المحلية وخدمة المواطن ، لهذا نجد أنه في السنوات الأخيرة أخذت قضية الإصلاحات والاهتمام بالتنمية بشدة، وفي العديد من المجالات لاسيما الاقتصادية، الاجتماعية....، والتي ارتبطت بمسألة التنمية المحلية والحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المحلية، الحوكمة، الحكم الراشد، آليات الحكم الراشد.

Abstract: :The achievement of the path of good governance in Algeria; Linked to the issue of local development, "so any approach or concept of good governance in any country - particularly Algeria - requires special attention to the aspect of local development, which is one of features of the emergence of the idea of governance widespread in most areas.

Therefore, the discourse on local development and good governance in Algeria has become; The discourse of the time among most politicians, where have they started to believe in the principle of self-sufficiency and the development of local energy sources, but the supervision and its relationship with the central government and its alignment with it reflect reality local administration and citizen service. This is why we see that in recent years, the issue of reform and attention to development have grown domains, including economic and social ... which were related to the issue of local development and good governance.

Keywords: development, local development, governance, governance, governance mechanisms

*المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 598-614

المقدمة:

ساعد التطور الذي بلغته البشرية في شتى المجالات الحياتية أن تبرز مصطلحات تلم بمضمون الحاجة الإنسانية للرقي أكثر ، أو حتى أن تستخدم هذه المصطلحات للتعبير عن طموحات و رغبات بعض الشعوب، كما برز على الساحة المعرفية مصطلحات تدل على ضرورة وجود آليات تكون أكثر قوة و نزاهة سواء على صعيد النظام السياسي و التشريعات القانونية، و كذا مؤسسات وهيئات لمحاربة الفساد ، والرشوة، المحسوبية، الفساد الأخلاقي و الإداري، الذي تعاني منه المجتمعات خاصة المجتمعات النامية التي أصبحت تتخبط في ظاهرة الفساد على مستويات عدة و بأشكال متنوعة أيضا، ومن بين أهم هذه المصطلحات هو" الحكم الراشد" ، الذي لم ينشأ عشوائيا، بل استلزمته الحاجة ودفعت إليه رغبة الساسة، وأصبح بحكم الضرورة مطلب حياة وأساس تواجد للحكومات في عصر العولمة، ومن ثم تفاعلت معه كافة الكيانات الإدارية كنتيجة منطقية للواجب وثقافة الالتزام والرغبة في التفوق والتقدم، ويعتبر الحكم الراشد أهم وسيلة لإصلاح أي كيان إداري داخل الدولة.

إن الهدف المتوخى من الحكم الراشد هو إصلاح الدولة إصلاحا عميقا، ومنه فإن سوء التنمية ما هو إلا نتاج لسوء الحوكمة وفقا للمقولة "le mal développement résulterait d'une mal gouvernance"، وعلى هذا الأساس فإن التنمية تتبني على أساس قيمتين كونيتين: إشراك المجتمع والمسؤولية.

فقد أشارت العديد من الدراسات والابحاث في ميدان التنمية منذ القرن الماضي إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية من جميع الجوانب سواء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية، وبما أن الجزائر ضمن هذا الإطار المعقد من التحولات الدولية التي تؤثر عليها من كل جانب، كان لزاما عليها أن تسعى هي كذلك إلى تطبيق الحكم الراشد وذلك بهدف الترقية بالتنمية المحلية.

رغم المجهودات المبذولة من ظرف الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا والايجابيات التي حققتها رغم ما ورثته من عراقيل من عهد الاستعمار لكن مع التطورات العالمية أصبح ينتظر منها تحقيق أهدافا أكثر توسعا وشمولا تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة للمجتمعات المتقدمة.

إلا إنها مازالت لم تحقق أهدافها المرجوة يرجع الى العديد من العوامل منها خاصة انتشار العديد من السلوكيات السلبية كاللامبالاة والفساد بكل أشكال هو رغم ما كرس لمكافحته من قوانين وأجهزة تبقي هذه المجهودات غير ذات فعالية في غياب إدارة سياسية قوية، فمازالت الخطط التنمية بعيدة عن الرشادة

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 598-614

والعقلانية في التسيير، فالمجتمع المدني لا سلطة له وتابع للحكومة والقطاع الخاص لا يملك الضمير الاجتماعي وبعيد عن ثقافة اقتصاد السوق ويسعي دائما إلى تحقيق الربحية على حساب أهداف التنمية المحلية.

تحتل الجزائر الرتب المتدنية في التقارير العالمية فيما يخص النزاهة والشفافية، حيث احتلت على التوالي ،92،111 105 ، لسنوات 2008،2009،2010[1]، بل الأخطر من ذلك فإن ما تعرفه المؤسسات العمومية الجزائرية في الآونة الأخيرة التهرب من تحمل المسؤولية الاجتماعية و مبادئها من شفافية ونزاهة وعدالة في توزيع الفرص في التوظيف و الترقية والتدريب ،و بالتالي تفشي العديد من مظاهر البيروقراطية كالتسيب الإداري والاختلاس و الرشوة و المحسوبية... ، وتقدمت الجزائر في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم إلى المرتبة الـ 88 لعام 2015 ، بعدما كانت في المرتبة 100 في سنة 2014 والمرتبة 94 في سنة 2013.[2]

وفي هذا السياق تأتي هذه الورقة البحثية للإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية ؟ وما هي معوقات التنمية المحلية بالجزائر ؟

ومنه تأتي أهمية هذا المقال العلمي في تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحكم الرشيد والتنمية المحلية، أي تحليل الأساس الارتكازي من أجل إحداث النقلة النوعية المطلوبة لدفع مسار التنمية المحلية بالمجتمع الجزائري.

المبحث الأول: المدخل النظري للحكم الراشد والتنمية المحلية

لابد من أن الوقوف أولا المعالجة النظرية لكل من الحكم الراشد والتنمية المحلية بتحديد مفهوم الحكم الراشد مؤشرات وآلياته واهميته، وتحديد مفهوم التنمية المحلية وأهم مقوماتها، لنتمكن من تحليل التنمية المحلية في ظل الحكم الراشد بالجزائر.

المطلب الأول: الدلالة المفاهمية لمصطلحات الدراسة

لابد من التطرق لتحديد مفاهيم الدراسة والمتمثلة خاصة بالحكم الراشد والتنمية المحلية لفهم أليات تجسيد الحكم الراشد والتنمية المحلية بالمجتمع الجزائري .

أولا: في مفهوم الحكم الراشد:

[1]– زهرة بن يخلف : **الرشوة** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقاسم ، تلمسان ،2009–2010. PDF

[2]– الحاج على بدر الدين : **جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري** ، دار الايام ،عمان ،الأردن ، 2017،ص 27

على اثر طرح البنك الدولي لهذا المفهوم، ورغم حداثة الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد، إلا أن نشأته وظهوره تعود لفترة طويلة، أين كان لأول مرة في فرنسا خلال القرن12م، وتضمن معنى تقني فهو يتعلق بتوجيه المحاكم الإقطاعية بمعنى جزء من الأقاليم خاضعة لسلطة القاضي، وقد استخدم لأول مرة من طرف الاقتصاديين الأمريكيين ولاسيما من طرف الاقتصادي الأمريكي **رونالد كوس**(*).

فكلمة **الحكم لغة:** مشتقة من الفعل الثلاثي (حكم) فالحكم يعني المنع من الظلم والقضاء بالعدل.[3]

فيقال حكم الناس بالعدل، ويعني الحكم أيضا العلم ويعني كذلك الحكمة، والعدل هو أحد معاني الحكمة والمحكمة.

أما **اصطلاحا** فالحكم هو: " ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص".[4]

لذا فقد طرحت المفاهيم في العلوم الاجتماعية عدة إشكاليات خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الانجليزية والفرنسية إلى اللغة العربية، وهذه الإشكالات تبدأ أولا في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها ، فضلا عن عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدلالات التي تعكسها باللغة الانجليزية أو الفرنسية وهذا ما نجده لمفهوم (Gouvernance)، حيث لوحظ وجود عدة ترجمات لا

(*) – **الحكم الراشد:** يعرف كذلك بـ(الرشادة/الحاكمية /الحكم العقلاني / الحكم الصالح / الحكم الجيد) ، بالإنجليزية " Good Governance " ، بالنسبة لأصل الكلمة ، نجد أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه و نورد هذه التعاريف فيما يلي:

– ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" (1679 (charge de gouvernance) وبناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

– كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة، أعمال و شؤون الدولة".

[3]– ذهبية الجوري: **الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2013، ص 69 .

[4]– حسن كريم: **مفهوم الحكم الصالح** ، ط1 مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ، 2013، ، ص7

تعكس دلالات المفهوم، وأهدافه ويمكن أن نخص في هذا الإطار عدة ترجمات كترجمة المفهوم إلى: **الحاكمية**، الحكم، إدارة الحكم، الإدارة المجتمعية، الحوكمة...الخ .[5]

يعرف قاموس أكسفورد مصطلح (Governance) " بأنه الطريقة التي يحكم نشاطات الحكم في دولة معينة أو الطريقة التي تسيطر على شركة أو منظمة معينة..."[6]

إن مفهوم "الحكم" Governance ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعنى: "**عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات**"، فقد جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم(يسرى مصطفى، موقع الكتروني)، وكان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة وظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح.[7]

أما مفهوم الحكم الراشد : " Gouvernance"هو مفهوم انتشر منذ العشرية الأخيرة، وهو لا يعني نفس المفهوم في العلوم الاجتماعية، حيث نعثر على ثلاث استعمالات شائعة.[8]

- **عند الاقتصاديين الأمريكيين:** يعني التنسيق لتعظيم فعالية الشركة.

- **في علم الاجتماع الاقتصادي:** لا يعني فقط تحسين فعالية الشركات ولكن الاهتمام بصراعات السلطة، عمل المجموعات الاجتماعية، آليات الضبط الذاتي

- **في علم السياسة:** يتحدد الحكم الراشد باعتباره عملية تنسيق للفاعلين في مجموعات اجتماعية أو مؤسسات داخل وخارج الحكومة، للوصول إلى الأهداف الحقيقية المناقشة والمحددة جماعيا في بيئات مجزأة وغير أكيدة.

---

[5]- سايح بوزيد: دور **الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية ،حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ، 2012-2013، ص124 .

[6]A. S. Hornby: **Oxford Advanced Learner's Dictionary**, 7th Edition, Oxford university press, 2007 , P672.

[7]- عبد الحميد الزيات: **التنمية السياسية** ، ج 2 ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة، ص 158 .

[8] - نعمان عباسي: **الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، سبتمبر 2010 ، جامعة قسنطينة 2، ص117

فالحكم الراشد إذن، يرجع إلى مجموعة المؤسسات، الشبكات، التعليمات، التنظيمات، المعايير ذات الاستخدام السياسي والاجتماعي، للفاعلين العموميين والخواص، والذي يساهم في استقرار المجتمع والنظام السياسي، وفي توجيهه، والقدرة على حكمه وعلى المقدرة بتزويد خدمات وضمان الشرعية[9]، وفي الإطار النظري، عموما نجد أن مفهوم **الحكم الراشد** يستعمل للدلالة على تغير دور الدولة وتعدد الفواعل سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وهو ما يترجم على أرض الواقع بتقليص الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص وكذا تخفيف حدة السلطة العمومية.[10]

ونجد أن مفهوم **الحكم الراشد** قد اندرج ضمن مختلف العلوم الاجتماعية تدريجيا خلال سنوات التسعينيات(Jacques CHEVALIER, 2003, p205)، بحيث يتميز الحكم الراشد بتعدد المجالات التي يشملها، فمنها الإدارية، الإقليمية، الاقتصادية والاجتماعية...الخ .[11]

ثانيا : أهمية الحكم الراشد: تكمن أهميته فيما يلي

– يعتبر الأداة الضرورية لتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية والعدالة والاستقرار.

– تعزيز روح الديمقراطية والمساواة في عصر تزداد فيه روح التحدي من المواطنين سواء من خلال الممثلين في مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص للمواقف السلبية أو عدم الاهتمام بالعديد من القضايا المهمة في المجتمع من قبل بعض الإدارات الحاكمة.

– تعزيز النمو الاقتصادي لأن وجود نظام حكم فعال يساعد في توفير درجة عالية من الثقة وبالتالي يعمل الاقتصاد بشكل جيد .[12]

– التمتع بالنزاهة والحيادية والاستقامة والشفافية .

– استخدام الأنظمة الرقابية المتطورة لتفادي وجود الأخطاء والانحراف .

---

[9] R. Boudon & all: **Dictionnaire de sociologie**, Larousse, Paris,1999, P 108

[10]Hamid EL AMOURI: **Les paradoxes de la gouvernance et ses nouvelles dimensions face à la démocratie**, Administration, gouvernance et decision publique, édition l'Harmattan – Gert, 2004, , p 68

[11]– سليم بركات: **الحكم الراشد من منظور الالية الافريقية للتقييم من ظرف النظراء**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة الجزائر 2007–2008، ص14.

[12]– صبري أحمد شلبي: **مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة : الدنمارك ولبنان** ،ط1 ، الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،لبنان ، 2014، ص 29.

– الحكم الراشد يهتم بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما تهدف إلى ربط مصالح الأفراد بالمؤسسات والمجتمع بشكل عام لضمان توفير فرص العمل والخدمات الصحية وإشباع الحاجات الأخرى، ليس لتحسين مستوى المعيشة فحسب بل لتعزيز التماسك الاجتماعي بشكل عام .

– تخفيض مخاطر الفساد بكل أنواعه وخاصة المالي والإداري

– تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للإدارات.

– توزيع وتخصيص أمثل للموارد وتحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي.

كما تتحدد أهمية الحكم الراشد من خلال وجهات نظر الإدارة والمجتمع .[13]

1–أهمية الحوكمة من منظور الإدارة : تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة وتجنب الفساد الإداري والمالي وتعزيز الثقة بين الأطراف المعينة وتعزيز القدرة على التطوير.

2–أهمية الحوكمة من وجهة نظر المجتمع : ينظر المجتمع للحكم الراشد بأنه رقابة وإشراف ذاتي يؤدي إلى سلامة التطبيق القانوني للتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة وبالتالي حسن الإدارة وضمان حقوق الناس ويؤدي ذلك إلى تحقيق الرضا بالنسبة للمجتمع.

ثانيا – في مفهوم التنمية المحلية : لقد شغل موضوع التنمية المحلية بال كل من الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين، ذلك لأنها عملية ومنهج ومدخل وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم، وقبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، حريٌ بنا أن نستعرض مفهوم التنمية .

1 – تحديد مفهوم التنمية :

التنمية تعني السمو في جانب من جوانب المعرفة أو الجوانب الحياتية، كأن يقال التنمية الاقتصادية أو التنمية الثقافية أو الاجتماعية... الخ[14] وللوصول إلى أسلوب التنمية المحلية وفهمها يجب أولا التعرف على مفهوم التنمية؛ بحيث تختلف تعريفات التنمية باختلاف الأدبيات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

[13]– مدحت محمد محمود أبو النصر: **الحوكمة الرشيدة : فن إدارة المؤسسات عالية الجودة** ، ط1 ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، 2015، ص50 .

[14] –وسن عبد الرزاق حسن: **اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي**، ط1 ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2013، ص17 .

لقد عرّف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية بأنها :" عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة" [15] .

إن مفهوم التنمية (développent) يُعد من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث أُطْلِقَ على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ"**عملية التنمية**" ،ويبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم وتُعد التنمية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعاته، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساسا على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة الإيجابية، بدءا بالتخطيط واتخاذ القرار، مرورا بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات وانتهاء بالانتفاع من مردودات وثمرات ومشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطا وتوظيف أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على صالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها. [16]

2- تحديد مفهوم التنمية المحلية:

يشير مصطلح **التنمية المحلية** إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، بحيث يشمل المستوى الواسع إقليما وفق التقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل المحافظة أو مجموعة من المحافظات، أما المستوى المحلي الضيق فهو يشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات مفاهيمية حول موضوع التنمية المحلية[17] لذا فإن مصطلح التنمية هو وريث التطورات التي مر بها المصطلح نفسه، فالمرحلة الأولى لعقد التنمية (1960-1970) تبنته المجموعة الدولية تحت خيمة منظمة الأمم المتحدة إذْ جرت المجاملة

---

[15] - PNUD,1992, p11

[16] - سالم الخديم الظنحاني: **التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة** ، ط3، وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، 2011، ص13.

[17] -نائل عبد الحافظ: إدارة التنمية: **الأسس، النظريات ،التطبيقات العملية**، د.ط، دار زهران للنشر ، عمان ،الأردن ، 2010، ص150.

باستبدال عبارة الدول المتخلفة بالدول النامية ، فخلال هذا العقد كانت التنمية كمفهوم عام تعني الجهود المنظمة المبذولة وفق تخطيط مرسوم [18] .

3- المقومات الأساسية للتنمية المحلية:

أ - المقومات البشرية :

يعد العنصر البشري أهم مقومات التنمية المحلية خاصة، في العملية الإنتاجية فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة وإدارة التمويل اللازم لإقامة المشروعات، فوسيلة تحقيق التنمية هو الإنسان، كما أن هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية)، باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تستلزم الاستفادة منها لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، وتطوير المجتمع المحلي،[19] كما أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية، وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية؛ فلقد اختلفت الكتابات في التنمية المحلية وتعددت كل حسب منظوره الفكري والزاوية التي تناول منها هذا المفهوم، لكن هناك بعض النقاط المشتركة التي يجمع عليها جل مفكري التنمية المحلية، وهي أن الهدف الرئيسي لها تطوير المجتمعات المحلية.

وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية رهين بالاعتماد وتفعيل العناصر التالية:

- **المشاركة الشعبية:** هي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، فقد أصبحت ضرورة حتمية، فهناك من ينظر إلى المشاركة باعتبارها استراتيجية تربوية وعلاجية، ومن أشهر ممثلي هذه النظرة ""**موري روس**"" حيث يرى أن تنظيم المجتمع وسيلة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم ومن ثم فالمشاركة استراتيجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطواعية في التنظيمات أو الجماعات داخل المجتمع... [20]

---

[18]- وسن عبد الرزاق حسن: **اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص17.

[19]- سي فضيل الحاج، حيتالة معمر وبن عطة محمد: **إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر ،العدد 9،جانفي 2017، ص 165.

[20]- إحسان حفظي: **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر 2004، ص ص416- 418

- **تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها:** بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد، وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع[21]

- **المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية:** تعد منظمات المجتمع المدني من ركائز التنمية المحلية، و يعمل في عدة ميادين لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، وله استقلال نسبي عن سلطة الدولة، ويحاول التعبير عن مطالب الجماهير وتلبية احتياجاتهم .

تلعب منظمات المجتمع المدني دور كبير في التطور الاجتماعي والاقتصادي، ودعم التنمية المحلية، بحيث أصبح لها نشاطاً وبرامج وخطط للتنمية، وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة ومكافحة الفقر، كما ساهمت في تقديم يد العون لها، والنموذج الجزائري خير دليل على ذلك، بحيث تم اعتماد العديد من الجمعيات في هذا المجال[22] ؛ والتي ساهمت في بلورة وظهور المجتمع المدني كمقوم من مقومات التنمية لاسيما المحلية.

ب- المقومات المالية:

تعتبر الوسائل المالية عاملا أساسياً في التنمية المحلية، إذ أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها، والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها بتوفير الخدمات للمواطنين، يقتضي أن تكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها المتعددة وتجدر الإشارة أنه فيما يخص الموارد المالية المحلية فهناك ما يسمى بالموارد المالية المحلية الذاتية مثل: الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية، والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية...الخ، أما الموارد المالية الخارجية: فتتمثل في القروض والإعانات، والتبرعات والهبات وما يقدمه الصندوق المشترك للجماعات المحلية،... الخ.

جـ- المقومات التنظيمية والمؤسسية:

تتمثل المقومات التنظيمية للتنمية المحلية في

- **وجود نظام للإدارة المحلية:** وتكون مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، حيث أن الحديث عن التنمية المحلية والمشاركة الشعبية يقتضي توفير نظام لا مركزي كآلية لتفعيلها وتنشيطها [23].

---

[21]- أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع** ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ،مصر ، 2005 ، ص 47.

[22]- عبد النور ناجي: **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، مجلة الآداب والعلوم الانسانية، جامعة سطيف ، العدد الخامس ، 2007، ص207

[23]- سي فضيل الحاج، حيتالة معمر، بن عطة محمد : **إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**، مرجع سبق ذكره ،ص167.

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 598-614

إن اللامركزية الإدارية لها جانبين: **جانب سياسي** يتمثل في تمكين الأجهزة المنتخبة من قبل الشعب من تسيير شؤونها بنفسها بما يحقق مبدأ الديمقراطية الإدارية، **وجانب قانوني** يتمثل في تقريب الإدارة من المواطن، من خلال توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية، والهيئات المستقلة كالمرافق العامة أو المصالح العامة [24]، وعليه فإن عنصر اللامركزية، يحظى بأهمية بالغة في عملية التنمية المحلية، وذلك لما يوفره هذا العنصر من امتيازات الأفراد المجتمع المحلي.

المبحث الثاني: الحكم الراشد والتنمية المحلية بالجزائر

المطلب الأول: الحكم الراشد في الجزائر كآلية للتنمية المحلية

أولا: أليات تفعيل الحكم الراشد بالمجتمع الجزائري محليا

يهدف الحكم الراشد في معناه العام والبسيط هو الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارتهم وفرصهم وحرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً و تهميشاً.

إن الجزائر سعت جاهدة إلى الوصول إلى إرساء أسس الحكم الراشد في البلاد، فمن الناحية الاقتصادية وبفضل البحبوحة المالية المتوفرة جراء إيرادات المحروقات استطاعت الجزائر إطلاق العديد من المشاريع التنموية، لتنمية المناطق الوطن بمختلف البرامج على اختلاف القطاعات، أما من الناحية السياسية فتحت الجزائر ورشات كبيرة على المجتمع للقيام بإصلاح هياكل الدولة والعدالة وإصلاح التربية وتقريب الإدارة من المواطن عن طريق تسهيل إجراءات الحصول على الوثائق، وهذا لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة الطوعية في تنمية البلاد، حتى تتحقق متطلبات الحكم الراشد.

فرغم كل الخطوات لازالت بعض معايير قياس الحكم الراشد تكاد منعدمة في الجزائر، كيف لا وتغييب الشفافية وسوء التسيير العقلاني للموارد والتي ما زالت تشكل بؤر سوداء وعوائق في توجيه جهود التنمية. [25]

لذا فهناك مجموعة من الآليات التي تساهم في تفعيل الحكم الراشد محليا:[26]

---

[24]– عمار بوضياف: الوجيز في القانون الإداري ،ط2، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007، ص170.

[25] – كريمة بقدي : **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا :دراسة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة أبوبكربلقايد تلمسان ،الجزائر 2012/2011، ص ص 234 –235.

[26]– نضيرة دوبابي: **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز الميزانية البلدية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2010 ، ص 147

– **تقوية وتوسيع اللامركزية:** فغياب اللامركزية الحقيقية يمكن من الحديث عن الحكم الراشد المحلي الذي يقتضي المشاركة الفعلية للمواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.

– **مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية:** حيث أن النظام المركزي للسلطة لا يسمح للمواطن بالمشاركة وإيصال ندائه إلى هذا المركز نظرا لوجود هذا الأخير في نقطة ثابتة في مقابل توزيع المواطنين على نقاط مختلفة من الأقاليم.

– **اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال:** يقتضي الحكم الراشد المحلي ضرورة مواكبة أنماط التسيير لكل الجهود القانونية والاجتماعية والسياسية المكرسة، إذ أن إدخال التقنيات الحديثة في التسيير والإعلام التي تسمح بالمحافظة على الموارد المتاحة وترشيد إنفاقها وإرساء قواعد الشفافية والمحاسبة وفتح قنوات الاتصال والمشاركة، ويتوجب أولا الاهتمام بتدريب وتمكين الموارد البشرية وتكوين فئة جديدة من الموظفين المدربين على برامج الحكم الراشد، وبالموازاة مع ذلك إعادة رسكلة الإطارات الإدارية وفق المداخل الإدارية الحديثة من أجل تحقيق تنمية شاملة تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية وفي جميع المناطق دون استثناء.

ثالثا– علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية في الجزائر:

يعتبر الحكم الراشد شرطا ضروريا لعملية التنمية فهو يوفر المساحة الحرة لمشاركة أفراد المجتمع الواحد من أفراد ومؤسسات وغيرها في عملية اتخاذ القرار فهو مفتاح تنمية المجتمع القائم على المعرفة، ويرتكز على النقاش الحر وتبادل الأفكار، كما أنه يُؤّمن النقاش العام حول أثر السياسات الحكومية ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر المساءلة العامة للمسؤولين بهدف تحقيق الأهداف المرجوة .

1–دور معايير الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية :يتضمن الحكم الراشد مجموعة من المعايير من بينها، المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والعمل على تحقيق هذه المعايير في الواقع جد مهم لتحقيق التنمية المحلية، وفيما يلي شرح لتلك المعايير ودورها في تحقيق التنمية.

2–دور المشاركة في التنمية المحلية: إن اللامركزية في التسيير والتخطيط والمشاركة الشعبية عند اتخاذ القرارات والعمل على تكريس المساءلة وتطبيق القانون في برامج التنمية هو في الأساس يدعم ويتماشى مع مبادئ الحكم الراشد، فكلما كان تطبيق البرامج والسياسات غير ممركزا ويسعى كل من الحكم الراشد والتنمية المحلية إلى تحسين المستوى المعيشي والرفاهية للفرد، ولكن لا يتحقق ذلك إلا بتوفير مجموعة من الآليات التي تساهم في تحقيق التنمية على جميع المستويات متمثلة أساسا في المحيط الواجب توفره (الشفافية، المساءلة، المشاركة، ودولة القانون) ويقصد بالمشاركة في التنمية المحلية إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى

في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية[27] .

3- **دور كل من الشفافية والمساءلة وسيادة القانون في تحقيق التنمية:** تعتبر كل من مؤشرات الشفافية والمساءلة وسيادة القانون من المؤشرات المترابطة مع بعضها البعض والتي لا يستغني إحداها عن الآخر فلا يسود القانون إلا بالشفافية والمساءلة ولا تطبق الشفافية والمساءلة إلا بوجود القانون وسيادته فوق الجميع، ووفقا لتقرير صدر عن منظمة النزاهة الدولية فإن خبراء الاقتصاد في الجزائر يعتبرون أن مسؤولية الحكومة الجزائرية كاملة في انتشار الفساد والرشوة وإهدار المال العام، حيث ظل تحقيق أهداف المناخ الاقتصادي والحكم الراشد وزيادة الشفافية دون تطبيقها على أرض الواقع [28] .

هذا الواقع السيئ أثر سلبا على سياسات التنمية المحلية في الجزائر مما جعل جميع الخطط و الاستراتيجيات والبرامج الحكومية المتعلقة بهذا الشأن تكون دون المتوقع منها .لذا فإن الحكم الراشد يوفر الآليات التي تساعد الدولة على التخفيف من الانحرافات المستمرة في السياسة التنموية ومن بين هذه الآليات نجد المساءلة والشفافية فعبر تأمين المساءلة العامة للسياسيين والبيروقراطيين يضمن لنا التطبيق الفعال للسياسات الاقتصادية والمولدة للتنمية.

رابعا- معوقات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر:

هناك مجموعة من العراقيل تحول دون تبنيها لسياسة الحكم الراشد، وبالتالي تأثيره على التنمية المحلية نبرز أهمها : [29]

- **انعدام التداول على السلطة:** وذلك لما شهدته الجزائر من هيمنة عسكرية على الطبقة السياسية.
- **غياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية:** وذلك من خلال عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية، ويعود سبب ذلك إلى ضعف الحراك الاجتماعي وكذا القيود المفروضة على نشاط الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

---

[27]- محمد خشمون: **مشكلة المجلس البلدي في التنمية المحلية دراسة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد33 ، جوان 2010، جامعة قسنطينة ،ص 344.

[28]- عبد الحليم بن بادة: **ظاهرة الفساد الإداري كعائق أمام نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر** ، مجلة الندوة للدراسات القانونية بالجزائر، العدد 7 ، مارس 2016 ، ص 94.

[29]- آسيا بلخير: **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق: الجزائر أنموذجا 2007/2000**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة، غير منشورة ،جامعة يوسف بن خدة، الجزائر ،2009 ص- ص204-207

- **انتشار ظاهرة الفساد:** وتعتبر من القضايا الهامة التي تحضى باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية والتي أصبح يطرح بقوة على المستوى العالمي والمحلي، مما يستلزم تظاهر جهود الجميع لمواجهته.

إلا أنه هناك معوقات أخرى تقف أمام عملية الانتقال للحكم الراشد، ولكن تختلف في نوعية ودرجة تأثيرها السلبي حسب الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادية والتنمية المحلية[30]:

- **عدم استطاعة الهيئات الحاكمة الفصل بين ما هو خاص وبين ما هو عام:** بحيث يتم استخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة.
- **الدولة الجزائرية لم تتمكن التقليص من الترسانة القانونية الكثيرة** والمعيقة للاستثمار لاسيما على المستوى المحلي.
- **وجود قاعدة حكم ضيقة وغير شفافة** والتي تساعد على صناعة القرار ورسم السياسة العامة.
- **الاعتماد فقط على مداخيل البترول** وعدم الانتقال من عملية التوزيع إلى عملية الإنتاج.
- **النمو الكبير للأجهزة البيروقراطية**، الأمر الذي يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة.

الخاتمة :

عطفا على ما سبق؛ فإن الحكم الراشد هو عبارة عن جملة من العمليات والآليات المعتمدة في ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع والدولة، وذلك من خلال الاعتماد على المساءلة والعدالة والمحاسبة وحكم القانون في مقابل وجود علاقة متكاملة ومتكافئة بين فواعله (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، لذا فإن توفير بيئة تؤمن وتقدس الدور الفعال للقيم الديمقراطية في بناء التفاعلات السياسية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الفاعلين في الدولة والمجتمع، مع تجسيد معايير الحكم الراشد على أرض الواقع يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف والتي من شأنها تحقيق نتائج أكثر ايجابية على صعيد التنمية المحلية، إن الحكم الراشد يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال الدور الذي تلعبه معاييره وفواعله؛ أي من خلال المشاركة الشعبية للمواطن المحلي التي تتعدد أشكالها ومضامينها سواء في اتخاذ القرارات أو المشاركة في إعداد الخطط والاستراتيجيات التنموية؛ كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ممثلة في نظامها السياسي بمختلف قطاعاته لا تزال تفتقد إلى العديد من مقومات الحكم الراشد دون التحدث عن غياب التنسيق والمشاركة بالإضافة إلى الشفافية والمساءلة والأمر يتطلب استراتيجية جديدة تقوم أولا على التفكير في الصالح العام قبل المصالح الخاصة، ومن أجل النهوض وإعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر

[30]– محمد غربي وآخرون: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية للنشر، الجزائر، بيروت 2014، ص، ص 166،167

يستوجب إتباع استراتيجيات فعالة وجديدة كي تلبي حاجيات المواطن وفي هذا الصدد تسعى الدولة إلى إعادة بعث الاستثمار المحلي وذلك في شتى القطاعات سواء في القطاع الصناعي أو السياحي والفلاحي.

كما يمكن التأكيد على أن التنمية المحلية والحكم الراشد مفهومان مترابطان يمكنهما السير معا إذا وُفرت لهم البيئة الملائمة، لذا فعلى الدولة الجزائرية العمل على تكريس آليات الحكم الراشد وتطبيقها على ارض الواقع من أجل تنمية محلية شاملة، ولن تقوم هذه العلاقة إلا بإتباع **الاقتراحات** التالية:

- تحقيق الحكم الراشد في الجزائر لا يتم إلا عبر تغيير ذهنية السلطة الحاكمة بالموازاة مع تغيير أفراد المجتمع لذهنيتهم من أجل دفع عجلة التنمية، دون أن ننسى النهوض بالمورد البشري باعتباره هو محور التنمية المحلية وأساسها.

- تطوير الخطط الاستراتيجية مع توفير الوسائل والإمكانات مع الاستفادة من التقدم التكنولوجي في نظم الاتصالات والمعلومات وتطبيق البحوث والدراسات المحلية للوصول إلى تحقيق الفعالية.

- تنظيم وتطوير المشاركة الشعبية بالشكل الذي يسمح للمواطنين المحليين المساهمة في اقتراح وتنفيذ المشاريع والعمل على تفعيل الحركة الجمعوية المحلية وتدعيمها بالإمكانيات المالية والبشرية التي تحتاجها، كما يجب أن يكون هناك نظام سياسي يؤمن بضرورة دمقرطة مؤسساته أي الأخذ بنظام ديمقراطي يقوم على مبادئ الحكم الراشد وتدعيم اللامركزية من أجل تنمية محلية فعالة.

قائمة المراجع :

- باللغة العربية :

الكتب :

1-إحسان حفظي: **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

2-أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2005 .

3-الحاج على بدر الدين: جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري ،دار الايام ،عمان ،الأردن ، 2017،ص 27.

4-حسن كريم: **مفهوم الحكم الصالح**، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، 2013 .

5-سالم الخديم الظنحاني:**التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ط3، وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع،2011.

6-صبري أحمد شلبي:**مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في الدول مختارة: (الدنمارك ولبنان)**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2014 .

7-عبد الحميد الزيات: **التنمية السياسية**، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
8-عمار بوضياف: **الوجيز في القانون الإداري**، ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
9-محمد غربي وآخرون: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية** ، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ، دار الروافد الثقافية للنشر، الجزائر، بيروت، 2014.
10-مدحت محمد محمود أبو النصر: **الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، ط1 ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر 2015.
11-نائل عبد الحافظ: "**إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**"، دون ط، دار زهران للنشر، عمان الأردن، 2010 .
12-وسن عبد الرزاق حسن: **اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

المجلات

1-سي فضيل الحاج، حيتالة معمر وبن عطة محمد : **إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، جامعة معسكر ، العدد 09 – جانفي 2017.
2-عبد الحليم بن بادة: "**ظاهرة الفساد الإداري كعائق أمام نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة الندوة للدراسات القانونية بالجزائر، العدد7 ، مارس 2016.
3-عبد النور ناجي: **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف، العدد الخامس، 2007.
4-محمد خشمون:"**مشكلة المجلس البلدي في التنمية المحلية دراسة سوسيولوجية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد33، جوان2010، جامعة قسنطينة.
5-نعمان عباسي: **الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد10،سبتمبر 2010 جامعة قسنطينة2.

الأبحاث والمذكرات:

1-آسيا بلخير:**إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق:الجزائر أنموذجا 2007/2000**، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة،غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2009.
2-ذهبية الجوري: **الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر** ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2013 .

3-سايح بوزيد: **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2012-2013.

4-سليم بركات: **الحكم الراشد من منظور الألية الافريقية للتقييم من طرف النظراء**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر، 2007-2008.

5-كريمة بقدي:الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا :دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011

6-زهرة بن يخلف : الرشوة ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ،التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقاسم ، تلمسان ،2009-2010. PDF

7-نضيرة دوبابي: **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز الميزانية البلدية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010 .

المواقع الالكترونية :

1. تقرير حول: مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم،شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم /مكتب السياسات الإنمائية، 13 نوفمبر 1998، نيويورك نقلا عن: داسي سفيان: الحكم الراشد كآلية للإصلاح و الحد من الفساد لتقليل من ظاهرة الفقر: دراسة حالة الجزائر انظر الموقع: http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/93-acaar/1153-2017-05-26-21-22-14

2. يسرى مصطفى، " **حول مفهوم الحكم الجيد**"، انظر الموقع : http://www.aqlem.com/article

المراجع باللغة الأجنبية:

1. A. S. Hornby: **Oxford Advanced Learner's Dictionary**, 7th Edition, Oxford university press, 2007,

2. Hamid EL AMOURI: **Les paradoxes de la gouvernance et ses nouvelles dimensions face à la démocratie**, Administration, gouvernance et decision publique, édition l'Harmattan – Gert, 2004,

3. Jacques CHEVALIER: **La gouvernance, un nouveau paradigme étatique** ?, Revue française d'administration publique 2003/1-2, N°105-106,.

4. PNUD,"defining and measuring of development",new York, 1992.

5. R. Boudon & all: **Dictionnaire de sociologie**, Larousse, Paris,1999,